مكانة تركيا في السياسة الخارجية الروسية
بين التنافس والتكافؤ
Turkey's position in Russian foreign policy

نجاة مدوخ [1]، عمر فرحاتي [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة nadjat.medouakh@univ-biskra.dz

[2] جامعة حمة لخضر الوادي recteur@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/09 تاريخ القبول: 2024/04/07 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

فرضت براغماتية السياسة الخارجية الروسية نمطا متجددا ومرنا لتحركات هذه الأخيرة على الساحة الدولية وفي بيئتها الإقليمية. فسعي القيادة السياسية في روسيا لاستعادة مكانتها كقوة كبرى دفعها إلى إعادة النظر في علاقاتها مع دول الجوار، وفي هذا السياق تعد تركيا بدورها الفاعل في بيئتها الإقليمية توجها مهما لتفعيل الدور الروسي في الساحة الدولية. لذلك ستساعدنا هذه الدراسة على تحديد وفهم مرتكزات المكانة الجيوبوليتكية التي تحتلها تركيا في السياسة الخارجية الروسية وكذا مجالات التعاون الاقتصادي بينهما، كما تتيح لنا تفسير التقارب والتعاون العسكري بين الدولتين.

كلمات مفتاحية: المكانة، تركيا، السياسة الروسية

Abstract:

The pragmatic of Russian foreign policy imposed a new and flexible pattern of its movements in the international and regional arena. Russia's political leadership seek to restore their status as a major power pushed it to consider its relations with neighboring countries; in this context, Turkey is a key element to activate Russian role in the international arena, Hence this study is going to help us to identify and understand the basics of the geopolitical position which Turkey occupied in Russian's foreign policy : as well as, areas of economic cooperation between them, and this study gives us the opportunity to explain the motives behind this military rapprochement and cooperation between the two countries.

Keywords: keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

المؤلف المرسل: نجاة مدوخ، **الإيميل**: nadjat.medouakh@univ-biskra.dz

مقدمة:

شكلت العقود الثلاث الأخيرة مرحلة إعادة صياغة النظام الدولي الذي كانت تتصارع فيه القوى الكبرى على قيادة العالم، وانتقل بذلك هذا النظام من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية، والذي مثلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية بعد سقوط وتفكك الاتحاد السوفييتي. غير أن محاولات تغيير النمط الأحادي للنظام الدولي، ظهرت مؤخرا مترافقة مع رغبة روسيا في استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي، وإضعاف الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية ككل وفي جوارها الإقليمي بصفة خاصة باعتبارها تشكل مجالا حيويا لأمن روسيا القومي.

لقد خضعت العلاقات الروسية التركية على مر عقود من الزمن للتغيرات التي شهدها النظام الدولي من تجاذبات التنافس والتعاون، و باعتبار أن تركيا كانت ولا تزال احد الدول المكونة للنظام الدولي الجديد فقد اتسمت علاقاتها مع روسيا بالتقارب تارة والتباعد تارة أخرى، غير أن حرص القيادة السياسية في روسيا على النهوض باقتصادها و تعزيز مصالحها جعلها تسعى جاهدة إلى رفع مستوى علاقاتها التعاونية على حساب الجانب التنافسي الندي فيها، كما تعتبر أهداف وطموحات كل من روسيا وتركيا في ظل ما يمر به النظام الدولي من تحولات وتغيرات العنصر الأهم في فهم التوجه الروسي نحو تركيا.

ومن خلال هذا الطرح تتحدد إشكالية هذه الدراسة كالتالي: ما المكانة التي تحتلها تركيا في السياسة الخارجية الروسية؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها: بقدر ما اعتبرت القيادة السياسية الروسية تركيا ذات بعد استراتيجي لمكانتها الدولية بقدر ما دفعها إلى تطوير علاقاتها التعاونية معها.

وسيتم معالجة هذه الدراسة وفقا لثلاث عناصر:

- المكانة الجيوبوليتكية لتركيا في السياسة الخارجية الروسية
- المكانة الاقتصادية لتركيا في السياسة الخارجية الروسية

- المكانة العسكرية لتركيا في السياسة الخارجية الروسية

1. المكانة الجيوبوليتكية لتركيا في السياسة الخارجية الروسية

تعتبر الجغرافيا السياسية أحد العناصر المهمة لتحليل سياسة أي دولة، وأحد أهم المحددات لاتخاذ قرارها السياسي، سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي. ومن ثم فإن عامل الجغرافيا السياسية هو ما يبقي على استمرارية توجهات أي دولة رغم تغير قيادتها السياسية، ذلك ان محددات الجغرافيا السياسية تعتمد على عناصر أكثر رسوخا. يظهر هذا الأمر في الحالة الروسية بشكل واضح حيث أجبرت الجغرافيا السياسية روسيا التاريخية على استمرارية توجهات معينة على امتداد حقب تاريخية متعددة. وبرغم التغيير الأيديولوجي بدءا بروسيا القيصرية، مرورا بالثورة البلشفية والاتحاد السوفياتي، وانتهاء بروسيا الاتحادية. (قلعجية، 2016، صفحة 164)

لقد أصبح علم الجيوبوليتيك أحد الركائز الأساسية وأهم العلوم المساهمة في رسم السياسات الخارجية أو الداخلية للدولة الروسية في سعيها لاسترجاع مكانتها ودورها في الساحة الدولية كأحد اقطاب النظام الدولي، الذي أضحت فيه المسائل الجيوبوليتيكية القديمة حول الأرض والقوة العسكرية هي المسائل المسيطرة على الساحة الدولية وفقا للطرح الذي قدمه الباحث والتر ميد، كما اعتبر فيه روسيا هي أحد الدول التعديلية التي تسعى لإعادة تجميع أكبر قدر ممكن من دول الاتحاد السوفياتي السابق.

وقد تحدث الجيوبوليتيكي البلجيكي " جان تيريار" عن تجميع أشتات الإمبراطورية الروسية من جديد، عندما قال هناك ضرورة لإقامة الإمبراطورية الاورو– سوفيتية وإذا لم تفعل فإنها ستواجه مشاكل عديدة، منها احتمالية تغلغل صيني في سيبيريا الشرقية وكازاخستان، أوتحرك جماعي لدول أوربا الوسطى نحو أوكرانيا على حساب روسيا. أو تكامل إسلامي بين دول آسيا الوسطى مع تركيا وإيران والعراق وباقي الدول الإسلامية. (المومني، 2010، صفحة 10)

يتطلب تجميع الإمبراطورية الروسية من جديد، الانفتاح على البحار الدافئة، من الناحية الجيوبوليتكية تتطابق حدود روسيا السياسية الشمالية والشرقية مع الحدود الجغرافية الطبيعية، فهي حدود مائية باردة

متجمدة وهو ما يشكل حاجزا طبيعيا ومنيعا لذا فانفتاح روسيا على مياه البحار الدافئة في الجنوب والغرب ضرورة لتصبح روسيا مكتملة من الناحية الجيوبوليتكية. (مدوخ، 2018، صفحة 107)

ووفقا لمشروع الأوراسية الجديدة الذي صاغه الأوراسيون الجدد وعلى رأسهم المفكر الروسي الكسندر دوغين، والذي يتبناه الرئيس الروسي فلادمير بوتين في سعيه لاستعادة روسيا مكانتها الدولية. فإنه يجب على روسيا رفض الأطلسية و نبذ السيطرة الإستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية والتخلي عن أولوية القيم اللبرالية الاقتصادية، فهذا المشروع وفقا له هو عبارة عن منظومة سياسية اقتصادية عسكرية لامبراطورية تمتد حدودها غربا من حدود أوروبا الغربية حتى ضفاف الصين الشعبية وروسيا الاتحادية على المحيط الهادئ في الشرق. فهي مركز العالم الجديد ببحارها الخمسة: المتوسط، الأسود، الأحمر، الخليج العربي، قزوين ومن يسيطر عليها يتحكم في اقتصاد العالم.

ولا تتم السيطرة على هذه البحار إلا بالتحكم في دول محيطة بها، كتركيا والعراق وإيران وسورية، عبر أهم مضيقين استراتيجين: مضيق هرمز– ايران، الذي يشكل حلقة وصل لآبار نفط دول الخليج العربي وبحر عمان مع المحيط الهندي، ومضيق الدردنيل– تركيا، حيث يصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأسود ويشكل مفتاح السيطرة على أوراسيا. (قلعجية، 2016، صفحة 179) إضافة إلى ان المنطقة الإسلامية واقع جيوبوليتيكي صديق بالطبيعة للإمبراطورية الأوراسية، لأن التقليد الإسلامي أكثر تسييسا وتحديثا من غالبية المذاهب الدينية الأوربية الأخرى، وهو يعطي لنفسه حسابا رائعا في استحالة الجمع بين الأمركة والدين من الناحية الروحية، والأطلسيون أنفسهم ينظرون إلى العالم الإسلامي في عمومه كعدو محتمل بالنسبة لهم، وبناء عليه فإن للإمبراطورية الأوراسية حلفاء أوفياء محتملين يتطلعون إلى هدف وحيد ضرب الهيمنة الأمريكية الغربية ووقفها الشامل في المستقبل. (الكسندر، 2004، صفحة 286)

إلا أن التواصل الجغرافي بين روسيا وتركيا يختلف عن التواصل الروسي الإيراني، رغم وجود تقاطع في بعض المقاربات، لاسيما في التعارض أحيانا والالتقاء أحيانا أخرى، خاصة مع وجود صراع نفوذ على كسب تأييد المجموعات الإسلامية في جنوب روسيا ودول آسيا الوسطى، هذا ما جعل روسيا تحاول بكل جهدها

الاستفادة من العلاقة الجيوسياسية مع تركيا نظرا لأهمية الموقع الجغرافي لتركيا بالنسبة لروسيا، فهي ممر إجباري إلى المياه الدافئة كما أصبحت ممرا بريا للصادرات الروسية لاسيما من الغاز بحيث أن 50% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضائق التركية. (زيدان، 2013، الصفحات 254-255) فهي تسيطر على ممر البوسفور والدردنيل اللذان يربطان الدول المطلة على البحر الأسود بدول البحر الأبيض المتوسط. وهنا نذكر الطرح الذي قدمه ماكيندر حول تركيا، حيث يرى انه من يسيطر على تركيا يسيطر على الأحواض ومن يسيطر على الأحواض يسيطر على العالم.

تقع تركيا إلى الجنوب من حقول النفط الروسية وهي الجار في أقصى الجنوب الغربي لروسيا الاتحادية، الذي يجعلها الدولة الوحيدة في حلف شمال الأطلسي التي تمتلك حدود مباشرة مع الاتحاد السوفياتي السابق. وهذا ما ترى فيه روسيا سعي من الولايات المتحدة لعزلها داخل إقليمها الجغرافي والحؤول دون استعادة مكانتها وقوتها وتحويلها إلى جزيرة محاطة بشبه طوق تركي والحرص على عدم استعادتها لدورها في دول الاتحاد السوفييتي السابق أو الدفاع عن نفسها باتجاه دول أوربا الشرقية، خصوصا وأن تركيا لا تزال ذراع الحلف الأطلسي في المنطقة. (نجم، 2016، صفحة 68)

حيث تعتبر تركيا دولة محورية في الإستراتيجية الأميركية خاصة أنها عضو في الحلف الأطلسي وتشكل خرقا في حافة اليابسة الروسية لموقعها المتشاطيء على البحر الأسود معها، بالإضافة إلى موقعها الجيواستراتيجي كجسر عبور بين آسيا و أوروبا. وفي إستراتيجية الاحتواء التي تمارسها أميركا ضد روسيا والتي هي فكرة جيوبولتيكية محضة تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إلى التمركز في نقاط معينة من البر الأوراسي سواء عبر قواعد عسكرية أو أحلاف مركزية أو أنظمة صديقة، هدفها الأساسي محاصرة "قلب الأرض" الأوراسي ودفعه إلى الداخل ما أمكن تجنبا لتمدده خارج حدوده السياسية تمهيدا لتفكيكه من الداخل. (الله، 2011، الصفحات 154-156)

هذا الإجراء متطابق مع نظرية الجيوبوليتيكي الأمريكي نيكولاس سبيكمان عن حافة الأرض "the rim land"، حيث يشير إلى المناطق التي تحيط بقلب الأرض "الروسي" وتحفه(ولهذا سميت بالإطار أو حافة الأرض)، والذي يضم كل من أوروبا البحرية "الغربية" وتركيا والجزيرة العربية والهند وجنوب شرق آسيا

ثم الصين وشرق سيبيريا، إنه بعبارة أخرى الحدود البحرية للقارة الأوراسية من شرق سيبريا إلى غرب أوروبا وتمثل حافة الأرض "الرايم لاند"، و الصراع عليها ليس تنافسيا من أجل الاستحواذ على موقع استراتيجي عادي، وإنما على ما يعتبره سبيكمان أيضا مفتاح السيطرة العالمية، فحافة الأرض الأوراسية بالنسبة له أكثر أهمية من قلب الأرض "أي المساحة التي تسيطر عليها روسيا" ومن يسيطر على حافة الأرض يسيطر على قلب الأرض ومن يسيطر على قلب الأرض سيحكم العالم. (عيد، 2014)

لذا تحرص روسيا على تحويل " الأراضي الساحلية" إلى حلفاء لها عبر التغلغل الاستراتيجي إلى هذه المناطق وإقامة أحلاف متينة في مواجهة السطوة والتمدد الأطلسي الجديد. لذا، ينبغي عليها التحرك شرقا وغربا وجنوبا لتحقيق هذا التكامل الأوراسي القاري فتصبح بذلك "الرايم لاند" ضرورة لروسيا لتصبح فعلا قوة جيوبوليتيكة قارية مستقلة. (عيد، 2014)

ما نستطيع قوله أن القيادة السياسية الروسية تدرك بأن لتركيا دورا اتجاه روسيا الاتحادية مماثلا لدورها السابق تجاه الاتحاد السوفييتي السابق وجوهر ذلك الدور أن تقف تركيا حاجزا في وجه أي تحرك روسي محتمل في المستقبل باتجاه المياه الدافئة أو القريبة مثل منطقة الخليج مستغلة الموقع التركي إلى الجنوب من روسيا الاتحادية الذي يعطيها أهمية كبيرة لمواجهة أي تطلعات روسية جديدة إلى المياه الدافئة، سواء في البحر المتوسط أم في الخليج. (الله، 2011، الصفحات 154-155) ونجد أن المفكر الأمريكي برجنسكي أكد هذه الفكرة بقوله أن تركيا تؤمن الاستقرار في منطقة البحر الأسود وتسيطر على مداخله من اتجاه البحر المتوسط وتوازن روسيا في القوقاز وتستمر حتى الآن في تقديم الترياق للأصولية الإسلامية وتخدم بوصفها مرسى جنوبي لحلف الأطلسي، أما تركيا غير المستقرة فمن المحتمل أن تثير المزيد من العنف في دول البلقان الجنوبية كما تسهل إعادة فرض السيطرة الروسية على الدول المستقلة حديثا في القوقاز. (zbigniew, 1997, p. 30) من خلال هذا المنطلق تبرز الدوافع الجيوبوليتيكية للتحركات الروسية في إعادة تشكيل تحالفاتها الإقليمية بما يعزز محاولاتها لاستعادة مكانتها الدولية.

2. المكانة الاقتصادية لتركيا في السياسة الخارجية الروسية

منذ بداية التسعينيات ازدهرت العلاقات الاقتصادية بين روسيا وتركيا، حيث دخلت شركات البناء التركية سوق العقارات في موسكو، وابرمت شركات الطاقة الروسية والتركية اتفاقيات اقتصادية مهمة مثل صفقة بناء خطوط أنابيب الغاز بلو ستريم وبيع المركبات المدرعة إلى تركيا، مما مهد الطريق لتسريع التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة وتجارة الأسلحة في العقود المقبلة. (secrieru, 2021, p. 18) وارتفع حجم التجارة السنوية بينهما من 2 مليار دولار في سنة 1992 إلى 25 مليار دولار في سنة 2018 وأعلنت الدولتان عن طموحهما في زيادة هذا الرقم إلى 100 مليار دولار. (Rumer, 2019, p. 21)

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة شهدت العلاقات الروسية التركية تحسنا ملحوظا واستفادت عدد من القطاعات التركية إلى حد كبير من توثيق العلاقات الاقتصادية، فكانت حكومة حزب العدالة والتنمية حريصة على الحفاظ على هذه العلاقات التي كانت عنصرا هاما في نمو الاقتصاد التركي نموا ملحوظا خلال السنوات العشر الماضية. حيث بدأت حكومة البلدين بإقامة " شراكة إستراتيجية" سنة 2010 بما في ذلك مجلس التعاون رفيع المستوى ومؤتمرات القمة السنوية ومجموعة التخطيط الإستراتيجي المشترك المكلفة بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية. (J.Flanagan, 2013, p. 4) فروسيا في إطار سعيها للنهوض باقتصادها بحاجة إلى التعامل مع شركاء أقوياء مستقلين وذوي الاقتصاديات الضخمة مثل الصين والهند، ومع امتلاك تركيا إمكانات استراتيجية واعدة وتقدمها في سلم الاقتصاديات العالمية الكبرى، لم تعد روسيا تنظر إليها من مجرد ارتباطها بالغرب أو من منظور الإرث التاريخي التنافسي، ولكن أيضا كشريك تجاري وجيوستراتيجي محتمل في الجوار المشترك. (قدورة، 2015، صفحة 6) .

وقد سمح الارتباط الاقتصادي لتركيا بروسيا، بزيادة أرباح هذه الأخيرة من الصادرات بشكل كبير مما دعم ميزانيتها، فمنذ سنة 2008 صنفت تركيا من بين أكبر المستوردين الرئيسيين للقمح الروسي، وهذا ما ساهم في النمو الإجمالي لإيرادات روسيا المتزايدة من الصادرات الزراعية، حيث تسعى روسيا لأن تصبح قوة عظمى غذائية ناشئة، وفي سنة 2020 أصبحت تركيا ثالث أكبر سوق بعد الصين والاتحاد الأوروبي للصادرات الزراعية الروسية. (secrieru, 2021, p. 23)

كما نمت التجارة والاستثمارات الثنائية بين الدولتين بشكل كبير في الآونة الأخيرة نتيجة للدور الكبير للمقاولين الأتراك في عدة قطاعات من الاقتصاد الروسي، وخاصة قطاع البناء، ووفقا للإحصائيات يصل عدد الشركات التركية التي تعمل في روسيا إلى حوالي 3000 شركة، منها حوالي 500 شركة يزيد رأس مالها عن 5 ملايين دولار. ويقدر البعض أن روسيا تمثل ربع جميع المشاريع التي بنتها تركيا في البلدان الأجنبية. وفي سنة 2011 وصل حجم استثمارات الشركات الروسية أكثر من مليار دولار في الاقتصاد التركي. (wietz, 2012, pp. 37-38)

وقد اصبحت تركيا في سنة 2014 ثاني أكبر مستورد للغاز الروسي في أوروبا، وفي نفس السنة حقق تصدير الوقود المعدني الروسي إلى تركيا وحدها حوالي 14 مليار دولار من الإيرادات، أي أقل بمليار دولار فقط من مبيعات الأسلحة الروسية السنوية. ومع انخفاض أسعار النفط وكميات الغاز الروسي الذي تستورده تركيا في الآونة الأخيرة، بدأت أرباح الكرملين في هذا القطاع تتراجع. ومع ذلك فإذا عدنا الى العقدين الماضيين نجد أن تركيا كانت عميلا مهما ساهم بشكل غير مباشر في إيرادات الميزانية الروسية، والتي جاءت 41% منها من تصدير المعادن في سنة 2019. (secrieru, 2021)

وقد افتتح الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان مطلع سنة 2020 الأنبوب الأول من "السيل التركي"، وهو مشروع لضخ الغاز من روسيا إلى تركيا ومنها إلى أوروبا. والمشروع عبارة عن مد أنبوبين للغاز باستطاعة إجمالية تبلغ 31.5 مليار متر مكعب في السنة، في حين أن الأنبوب الأول مخصص للسوق التركية. (مكانة روسيا الاقتصادية بالنسبة لتركيا، 2020)

وفي نفس السياق نقلت مشاريع مد الخطوط الجديدة لأنابيب الغاز والمفاعل النووي الشراكة بين الدولتين إلى مستوى متقدم. كما بلغت استثمارات الشركات التركية في روسيا حوالي 10 مليار دولار، ومقابل ذلك تبلغ الاستثمارات الروسية التي تنشط في مجالات السياحة والخدمات وأعمال البترول والغاز الطبيعي والتخزين في تركيا حوالي 10 مليار دولار. (أوزغور، 2018، صفحة 12)

ووفقا لبيانات موقع ITC Trade بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في 2019 نحو 25 مليار دولار. وبلغ حجم صادرات روسيا إلى تركيا في نفس السنة نحو 21.3 مليار دولار، مقابل واردات بقيمة 4.2 مليار دولار. (مكانة روسيا الاقتصادية بالنسبة لتركيا، 2020)

كما تشكل النشاطات السياحية إلى جانب العلاقات التجارية المذكورة، بعدا اخر للعلاقات القائمة بين الطرفين، حيث رافق تسارع العلاقات التي تطورت بعد سنة 2002 في فترة حزب العدالة والتنمية تزايد عدد السائحين القادمين من روسيا بمعدلات كبيرة. (أوزغور، 2018، صفحة 14) حيث وصل عددهم إلى أكثر من 4 ملايين سائح سنة 2014، فيما تراجع عدد السياح إلى 8 الاف سائح سنة 2016 بسبب أزمة الطائرة الروسية التي اسقطتها الطائرات التركية. الا انه في سنة 2019 ووفقا لبيانات تركية فقد بلغ عدد السياح الروس الذين زاروا تركيا سنة 2019 نحو 7 مليون سائح، مسجلا رقما قياسيا بارتفاعه بنسبة 17.65% مقارنة بالعام 2018. وأشارت البيانات إلى أن السياح الروس تصدروا قائمة السياح الأجانب الذين وصلوا إلى تركيا، يليهم الألمان فالبريطانيون. كما أن إنفاق السياح الروسي في تركيا يقدر بمليارات الدولارات، ويقول معهد الإحصاء التركي إن دخل البلاد من السياحة ككل في سنة 2019 بلغ 34.52 مليار دولار. وكان معظم الدخل من السياح الأجانب، بما في ذلك السياح الروس، وشكل 83.3%، مقابل 16.7% من المواطنين الأتراك الذين يعيشون في الخارج (مكانة روسيا الاقتصادية بالنسبة لتركيا، 2020).

والى جانب اسهام السائحين الروس في الاقتصاد التركي بطريقة جدية، تسهم السياحة أيضا إيجابيا في التفاعل الثقافي بين البلدين. ففي كل عام يعود الملايين من السياح الروس القادمين الى تركيا إلى بلادهم، وفي الوقت نفسه يعيش الآلاف من الروس الآن في مدينة أنطاليا التركية والمدن المحيطة بها. ويأتي السياح الروس إلى تركيا بطريقة منتظمة لقضاء العطلات، وكذلك يوجد عدد من المواطنين الروس المقيمين في تركيا لديهم القدرة على أداء دور حاسم في تعزيز العلاقات مع روسيا. (كوتشاك، 2017، صفحة 15)

لقد سمحت الفوائد الاقتصادية الكبيرة بين البلدين بعزل علاقاتها التجارية والاستثمارية من الاختلافات في سياساتهما الخارجية حول قضايا شرق البحر الأبيض المتوسط والقوقاز والمنافسة على التحكم

في تدفقات الطاقة من حوض بحر قزوين. حيث عملت أنقرة على منع تصاعد التوترات السياسية مع موسكو حول سوريا والتطورات الأخرى في العالم العربي من التأثير على علاقاتها الاقتصادية والطاقوية. (J.Flanagan, 2013, pp. 4-7)

غير أن روسيا استطاعت أن تجعل من تجارة الغاز وسيلة للضغط على تركيا، فبناء خطوط جديدة لأنابيب الغاز مع روسيا واستيراد المزيد من الغاز من شركة غازبروم كان بمثابة الاعتماد الرئيسي والمتزايد لتركيا على روسيا كمصدر رئيسي له. كما أن سوق الغاز لا تزال تهيمن عليه عمليات التسليم عبر خطوط الأنابيب والعقود طويلة الأجل. وقد استغلت روسيا هذا الوضع لإملاء الأسعار واستخدام إمدادات الغاز لأغراض سياسية أيضا، مما أدى في بعض الأحيان إلى تقييد حرية تركيا في السياسة الخارجية. (secrieru, 2021, p. 23)

3. المكانة العسكرية لتركيا في السياسة الخارجية الروسية

لقد تبنت الحكومة الروسية منذ الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، سياسة تقوم على بيع الأسلحة والمعدات إلى كل من يستطيع دفع ثمنها، وأصبحت هذه السياسة تقوم على مبدأ " إن لم نبع، باع غيرنا" وأصبحت روسيا سوقا مفتوحا لبيع الأسلحة الفائضة عن الحاجة، ومن أجل زيادة القدرة على مواجهة المنافسين الغربيين فقد اتجهت السياسة التسليحية الروسية نحو تخفيض أسعار صادراتها وذلك لزيادة قدرتها التنافسية في أسواق العالم الثالث. واعتمدت إلى تأكيد وجودها في معارض السلاح في الشرق الأوسط، حيث أبدت الحكومة الروسية حرصها البالغ على المشاركة في جميع المعارض التسليحية الكبرى في العالم من أجل إبراز النظم التسليحية الروسية في مواجهة النظم الغربية، بل إن روسيا حرصت على تقديم أحدث مبتكرات ترسانتها العسكرية في هذه المعارض. (توفيق، 2003، الصفحات 143-144)

وتعود العلاقات االعسكرية بين روسيا وتركيا إلى سنة 1992 حيث توصل الجانبان إلى عقد اتفاق بشأن بيع أسلحة ومركبات عسكرية روسية مروحيات من طراز Mi-17 ، وناقلات جند مدرعة إلى تركيا بمبلغ إجمالي قدره 300 مليون دولار. حيث قامت تركيا بتسليح قواتها الخاصة بأسلحة وصواريخ متعددة تم

إنتاجها في روسيا. كما وقعت روسيا وتركيا سنة 1994 اتفاقية حكومية دولية للتعاون في المجال العسكري التقني وفي مجال الصناعات الدفاعية، وهي الوثيقة الأولى من نوعها بين موسكو ودولة في حلف شمال الأطلسي والتي بموجبها كان على الجانب الروسي توريد وتحديث العديد من الأسلحة للقوات المسلحة التركية (hovsepian, 2011, p. 40)

كما تم تعزيز التعاون الثنائي بشكل أكبر من خلال اللجنة الروسية التركية المشتركة للتعاون العسكري التقني سنة 2001، هذا وقد توالت الزيارات الرسمية لرؤساء الأركان العامة للقوات المسلحة للبلدين والتوقيع على عدة اتفاقيات في إطار التعاون العسكري وتدريب الوحدات العسكرية، كما وتكللت هذه الزيارات سنة 2004 بالزيارة الرسمية الأولى التي قام بها الرئيس الروسي بوتين إلى تركيا، واتفق الجانبان فيها على قاعدة تعاقدية أوسع للتعاون العسكري التقني الثنائي، حيث وقعت الدولتين على وثائق بشأن حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتكنولوجيا العسكرية والمعلومات السرية، وقد ساهمت زيارات كبار المسؤولين من الجانبين في تعزيز التعاون في المجال العسكري. (hovsepian, 2011, pp. 41-42)

وحسب رأي السياسي الروسي يفغيني بريماكوف فإنه منذ سنة 2006 سعى الرئيس الروسي فلادمير بوتين للنهوض بروسيا ومحاولة الدخول بها لمرحلة جديدة، مقارنة بالسياسات السابقة التي سادت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي من خلال تحقيق أمرين أساسيين:

- أولا احكام سيطرة الدولة على ثروات روسيا الطبيعية ليعيد للدولة دورها في تنظيم الاقتصاد وإدارة التنمية في الأقاليم.
- ثانيا العمل على تجديد القدرة العسكرية الروسية، وعودتها إلى لعب دور متعاظم على المسرح الدولي بالاستناد إلى ثرواتها الطبيعية. (قلعجية، 2016، صفحة 88)

ووفقا لهذه العوامل الجيوسياسية تم بناء العقيدة العسكرية الروسية الثانية، التي هي أقرب ما تكون للاستنفار والمواجهة مع الغرب منها إلى الموقف الدفاعي المتفرج، وفي هذا السياق نذكر الإجراءات التالية:

- تجهيز القوات المسلحة الروسية بالعتاد الاستراتيجي القادر على مواجهة تهديدات حلف شمالي الأطلسي وعلى راسها الأسلحة النووية.

- الوقوف بجدية وحزم أمام محاولات توسع حلف شمال الأطلسي، واستخدام القوة لفعل ذلك إن قضى الأمر مع السعي، لتشكيل تحالفات عسكرية مع قوى دولية تتشارك معها مخاوف المساعي الأمريكية للهيمنة على رقعة الشطرنج الدولية والأوراسية تحديدا. (قلعجية، 2016، الصفحات 88-89)

إضافة إلى العمل على تطوير مجمع الصناعات الدفاعية ومهمته الرئيسية هي ضمان فعالية أدائه في اقتصاد البلاد باعتباره قطاع التقنيات العالية المتعددة، القادر على تلبية احتياجات القوات المسلحة والقوات الأخرى من الاسلحة الحديثة والأعتدة العسكرية وتأمين الوجود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية في الأسواق العالمية للمنتجات والخدمات ذات التقنية العالية. (قلعجية، 2016، صفحة 142).

وعلى هذا الأساس جاءت التحركات الروسية تجاه تركيا الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي والتي تعتمد بشكل كبير على استيراد الأسلحة الأمريكية والأوربية، لكسر هذه القاعدة بإغراء الجيش التركي بابتكارات تكنولوجية روسية جديدة.

ففي سنة 2008 زودت روسيا تركيا ما قيمته نحو 200 مليون دولار من الأسلحة والمركبات العسكرية (الذخيرة وقطع الغيار). كما وقع الرئيس الروسي والرئيس التركي في سنة 2009 أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها هذا الأخير الى روسيا ، وقع الجانبان على إعلان مشترك حول التقدم نحو مرحلة جديدة في العلاقات ومواصلة تعميق الصداقة والشراكة متعددة الأبعاد والذي جاء في جزء منه : أنهم يثمنون الجهود التي تقوم بها اللجنة الحكومية المشتركة التركية الروسية المعنية بالصناعات العسكرية والتقنية والدفاعية، وتعزيز العلاقات الثنائية، بالإضافة للتعاون في مجال الصناعة العسكرية والفنية والدفاعية بما يتماشى مع المصالح المشتركة. وأشار الطرفان إلى أن حل القضايا العالقة في سياق التعاون العسكري التقني سيمهد الطريق لمزيد من التعاون في هذا المجال. (hovsepian, 2011, p. 41)

فيما تقدمت العلاقات الثنائية بين البلدين ببناء محطة كهرذرية في مدينة اكويو التركية، حيث ستقوم مؤسسة روس آتوم الروسية للطاقة النووية ببناء هذه المحطة والتي تعتبر أول محطة كهروذرية في تركيا. فيما

يتضمن المشروع بناء 4 مفاعلات نووية بطاقة إنتاجية تبلغ 1200 ميغاواط لكل واحد منها، وتقدر قيمة المشروع بـ 20 مليار دولار. وكان الرئيسان الروسي والتركي قد وضعا حجر أساس المحطة في أفريل 2018، ويأتي المشروع في اطار اتفاق حكومي وقع في نهاية 2017 بين موسكو وأنقرة للتعاون في بناء وتشغيل المحطة. (مكانة روسيا الاقتصادية بالنسبة لتركيا، 2020)

وسيساهم هذا المشروع في خلق جيل من العلماء والفنيين الأتراك في مجال الطاقة النووية بعد أن أرسلت تركيا أكثر من مئتي طالب إلى روسيا لتلقي التعليم في هذا المجال منذ سنة 2011 . أما في مجال الفضاء فقد تم إطلاق أول قمر صناعي تركي Turksat-4A للاتصالات على متن صاروخ روسي سنة 2014. (قدورة، 2015، صفحة 9)

ان الشراكة العسكرية التقنية الروسية مع تركيا يتحكم بها مزيج من الدوافع التجارية والجيوسياسية، حيث يعد تصدير الأسلحة مصدرا رئيسيا للإيرادات الروسية خصوصا بعد انخفاض صادراتها في هذه الصناعة، وبالرغم من أن تركيا لا تعد أكبر عملاء روسيا في تجارة الأسلحة إلا أن هذه الأخيرة تعتبر كل عقد جديد يتم ابرامه مع تركيا، هو بمثابة تقدم في السوق التنافسية لها. ومن الأمثلة على ذلك عقود تسليم دفعتين من أنظمة S-400 بقيمة 5 مليار دولار. (secrieru, 2021, p. 24)

ومن ناحية أخرى فإن روسيا تعتبر المكاسب الجيوسياسية للتعاون مع تركيا في هذا المجال، هي أحد أهم النقاط التي يجب تحقيقها، حيث عملت جاهدة في كثير من الأحيان على بيع أسلحتها لتركيا في الوقت الذي رفض فيه حلف الشمال الأطلسي بيع أنظمة مماثلة لها، أو في أوقات التوترات المتزايدة بين أنقرة وواشنطن. حيث نجحت روسيا في إبرام صفقة لبيع صواريخ S- 400 لتركيا في أعقاب الانقلاب الفاشل الذي شهدته هذه الأخيرة سنة 2016، والذي أدى إلى تدهور العلاقات الأمريكية التركية بشكل كبير. كما عرضت روسيا على تركيا طائرات SU-35 وSU-57 عندما قامت الولايات المتحدة بإزالة تركيا من برنامج الطائرات المقاتلة F-35. (secrieru, 2021, p. 23)

وبالتالي فإن روسيا تعتبر تجارة الأسلحة مع تركيا بمثابة استمرار للمنافسة مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بوسائل أخرى. وتهدف أيضا مبيعات الأسلحة إلى تعميق الانقسامات بين تركيا

وحلفائها وإضعاف التماسك الداخلي لحلف شمال الأطلسي. علاوة على ذلك، فإن روسيا تدرك تماما أن تجارة الأسلحة تنشئ علاقة طويلة الأمد بين المنتج والعميل. وبالنسبة للكرملين فإن هذا التعاون إذا تم تعميقه سيفتح فرصا لخلق تبعية تركية جديدة مما يمنح روسيا نفوذا أكبر. (secrieru, 2021, p. 24)

4. خاتمة:

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن القيادة السياسية في روسيا تسعى لجعل علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع تركيا أكثر تشابكا، خدمة لطموحاتها الجيوبوليتكية، فسياسة الاحتواء التي انتهجتها الدول الغربية ضدها دفعتها لانتهاج سياسة ربط المصالح التركية بمجالات إستراتيجية تخدم كلا الدولتين، وتساعد على اختراق التمدد الغربي نحوها. وعلى الجانب الآخر وعلى المدى القصير يدرك صناع القرار في روسيا أن انتعاش الاقتصاد الروسي (الطاقوي) مرتبط بإيجاد أسواق جديدة وشركاء دائمين وهنا يكمن جوهر المكانة التي تحتلها تركيا لدى روسيا بصفتها الشريك الاقتصادي الاستراتيجي. وإن الترابط الاستراتيجي وفق وجهة النظر الروسية لابد أن يخلق على المدى البعيد جماعات مصالح وضغط داخل الحكومة التركية تكسب من خلالها ثقة شركائها التجاريين، كما يمكن أن تضعف أيضا حدة التنافس بين الدولتين، وتزيد احتمالات توسع نفوذها على المستوى الإقليمي والدولي.

قائمة المراجع:

باللغة العربية

المؤلفات

- احمد مشعان نجم، *سياسة تركيا الخارجية ومعيار القوة في العلاقات الدولية* (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016)
- ألكسندر دوغين ترجمة: عماد حاتم.، *أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي*، (طرابلس: دار أويا للنشر والتوزيع،2004)

- أمجد جهاد عبد الله، *التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية*، (بيروت: دار المنهل البناني،(2011).
- سعد حقي توفيق، *علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين*،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003).
- محمد أحمد عقلة المومني، *السيطرة على العالم*، (الاردن: عالم كتاب الحديث، 2010)
- نجاة مدوخ. (2018). *السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة سوريا*. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- اصر زيدان. *دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين*. (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)
- وسيم خليل قلعجية، *روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين*. (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2016)

المقالات:

- احمد كوتشاك، العلاقات التركية الروسية. *مجلة رؤية*، العدد 4، 2017
- أوزغور تفكجي، العلاقات الروسية التركية ومعضلة التعاون والأزمات .*مجلة رؤية*،العدد 1 ، 2018

الدراسات المنشورة:

- عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، ماي, 2015.
- حمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي. *مركز الجزيرة للدراسات*، ديسمبر, 2014.

مواقع الانترنت:

- دميتري ليوتفكين. (2014)، *اسلحة روسية في تركيا وآفاق التعاون*. تم الاسترداد من http://arab.rbth.com/politics/2013/05/16/23147.html
- راشد ابانمي. (2014). *خط أنابيب نابوكو: اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة*. تم الاسترداد من http://www.aleqt.com/2009/07/25/article_255824.html

- رياض عيد. (2014). *النتائج الاستراتيجية والاقتصادية لزيارة بوتين إلى تركيا*. تم الاسترداد من http://www.khabaronline.com/PAD.aspx?Id=4660
- *سقوط خلال الاقلاع: عشر حقائق عن التعاون العسكري الروسي التركي* . (2015). تم الاسترداد من http://arab.rbth.com/science-and-technology/2015/12/18/552385
- *مكانة روسيا الاقتصادية بالنسبة لتركيا*. (2020). تم الاسترداد من https://arabic.rt.com/business/1091233-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

باللغة الأجنبية

- J.Flanagan, S. (2013, march). "The Turkey, Russia, Iran Nexus : Driving Forces and Strategies". *Centre For Strategic and International Studies*, p. 4.
- Larrabee, S. (2010). *Troubled Partnership : US Turkish Relations In An Era Of Global Geopolitical Change* . United States: The RND corporation.
- Rumer, E. (2019). *Russia and Turkey, It's Complicated.* Carnegie Endowment for International Peace.
- zbigniew, b. (1997). *the grand chess board: American primacy and its geostegic imperatives.* new york: basic books.
- hovsepian, l. (2011). Turkey and Russia: military-technical cooperation today and tomorrow. *central asia and the caucasus*.
- secrieru, S. (2021). *Russia and Turkey in the economic realm more than just money.* European Union Institute for Security Studies.
- wietz, R. (2012). Russia-Turkey relations. *caucasis international*.